

تقرير

المردة إلى المواجهة النيابية: الجغرافيا تحمينا

تيار المستقبل الذي تخلى عن ترشيح فرنجية إلى رئاسة الجمهورية، فلن يسمح «في النيابة بإلغاء خصوصية أي منطقة». تقول مصادر المردة إن «الأجواء الإيجابية في البلدية (التحالف مع معوض) لم تُترجم في السياسة». لا تعديل في مقعدي النائبين أسطفان الدويهي وسليم كرم، حتى الساعة، فيما سيحل طوني فرنجية مكان والده. على الرغم من التكتل ضدّه، يبدو المردة مرتاحاً إلى «الجغرافيا التي تحمينا، على العكس من النائب سامي الجميل الذي يبدو وضعه أصعب».

التخطيط لخوض الانتخابات لا ينحصر شمالاً في زغرتا. فإضافة إلى البترون والكورة، يهتم المردة بأحد المقعدين المسيحيين في طرابلس، المدينة التي ترعرع فيها سليمان فرنجية وأعطته عام 2005 نحو 27 ألف صوت. يُدرك المردة أنّ التزام تيار المستقبل معه في طرابلس يعني كسبه أحد المقعدين، «ولكن لم نتحدث في الموضوع لأن الأمور في طرابلس لم تتضح بعد. والسؤال الأول هو عمّا إذا كان الرئيس الحريري ونقيب ميقاتي سيتواجهان أم أنهما سيتحالفان». تستند المصادر إلى نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة «حيث كانت أصواتنا مسيحياً مرتفعة»، لتؤكد حضورها الشعبي في الفيحاء، «لسنا فريقاً لا يُمكن الاستغناء عنه ولكن لدينا وجودنا». من هنا يأتي «حقنا في أن نبث في المقاعد. أكيد سيكون لنا دور». أما المقعد الأرثوذكسي في عكار فشمس شاييلينو من راسنا. يُصّر المردة على التوسّع صوب القضاء الذي شكل الامتداد السياسي لزعامة آل فرنجية مع الوزير السابق عبدالله الراسي. المرشح هو ابن عمّة النائب سليمان فرنجية، النائب السابق كريم الراسي، «لأنه كان الأول في أصوات المسيحيين عام 2009». ولكن يغيب عن بال المصادر أن الراسي حصل على أكثر من 50% من تلك الأصوات لأنه كان متحالفاً مع التيار الوطني الحر.

توضح مصادر المردة أنه «بعد الاتفاق بين التيار العوني والقوات سقط منطق عقد التحالفات السياسية ليغلب منطق أنّ كلّ فريق يبحث عن مصلحته، وبالتالي كل الاحتمالات مفتوحة أمامنا». التواصل بدأ منذ فترة بين المردة ومختلف القوى المعنية في الدوائر الانتخابية «باستثناء التيار والقوات». قنوات الاتصال فُعلت مع النائب بطرس حرب وحزب الكتائب في البترون، «وتحسّنت العلاقة مع النائب فريد مكاري» في الكورة، من دون أن «نكون قد حسّنا تحالفاتنا. فيجب أن نتنظر تموضع القوى على المستوى الوطني قبل أن نتصرف في الدوائر الصغرى». الأساس هو في «الموقع الذي سيخذه تيار المستقبل. هل يتحالف مع ثنائي القوات والتيار في كلّ المناطق أم لا؟».

إضافة إلى ملفّ «النيابة»، يبحث تيار المردة ورئيسه في كيفية مواكبة المرحلة السياسية الجديدة. ليس الهدف «أن نكون معارضين للعهد لمجرد المعارضة. هذا الأمر يعود إلى طبيعة العلاقة التي يريدنا معنا العهد الجديد». وفي هذا الإطار، تقول المصادر إنه لا تطورات إيجابية بين المردة والعونيين، «الأرجح أن الفريق الآخر لا يريد علاقة معنا».

بدا العمل في تيار المردة على هلف الانتخابات النيابية. تواجه بنشعي الحصار عليها بالإعداد لخوض الانتخابات في مختلف الدوائر. تطمئن إلى قوتها في زغرتا وتُدعم وجودها في المناطق بإعادة ترتيب علاقاتها مع كل القوى، باستثناء العونيين والقوات

ليا القرني

أجّجت التسوية الرئاسية لدى ثنائي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية فائضاً من القوة. باتا يتعاملان باستخفاف مع كلّ القوى السياسية المسيحية الأخرى، ويتصرفان على قاعدة أنهما يقبضان على المواقع السياسية للطائفة. أما من يرفض الانضمام إلى حلفهما، فعليه أن يواجه النيران التي سُنّفت في وجهه وكل محاولات إقصائه. أول «الشهداء» كان حزب الكتائب، الذي يتعرض لأنغف حرب سياسية منذ مدة، ولم يجد من يسند ظهره في عملية تأليف حكومة الرئيس سعد الحريري. أريد لتيار المردة أن يلقي المصير نفسه. حاول التيار الوطني الحر والقوات فرض «فيتو» عليه في تأليف الحكومة، فوجدا أمامهما حصناً منيعاً شيده حزب الله وحركة أمل. سقطت أولى محاولات إقصاء النائب سليمان فرنجية، فكانت له الوزارة «التي تناسبه» سياسياً وخدماتياً.

منذ انتخاب العماد ميشال عون، يجري التعامل مع فرنجية على أنه الخاسر الأكبر، وأنّ الانتخابات النيابية المقبلة سيكون عنوانها كسر صورة رئيس المردة في مسقط رأسه. ولكن، مقابل منطق عزل فرنجية الذي يُروّج له خصومه، يستعد تيار المردة لخوض «النيابة» في كل الدوائر التي تسمح بذلك «إن كان عبر مرشحين أو دعم أصدقاء في الشمال وخارجه». الملف الانتخابي وُضع على الطاولة «ويتم درسه بشكل جدي، فمرحلة الإعداد للانتخابات بدأت»، تقول مصادر تيار المردة. درجت العادة على أن يُعلن المردة لوائحه قبل أشهر من موعد الانتخابات. وتيرة العمل تسير ببطء، لأنّ «الكل كان ينتظر التطورات في قانون الانتخابات». لا تبدو المصادر الزغرتاوية متفائلة في هذا الخصوص، «نعطي مهلة أسبوعين كحدّ أقصى، وإلا فلن يكون أمامنا سوى الستين».

خلال دورة الـ2009 النيابية، كان فريق 14 آذار في أوجه، يملك النفوذ والمقومات المادية التي سمحت له بكسب عددٍ من المعارك. وضع كل إمكانياته في قضاء زغرتا، إلا أنّ فرنجية تمكن من النجاة، مانعاً القوات اللبنانية من ولوج القضاء. يريد تيار المردة للتاريخ أن يعيد نفسه في الدورة المقبلة، مع فارق أنّ التيار الوطني الحر انتقل إلى الجبهة التي تضم القوات ورئيس حركة الاستقلال ميشال معوض. أما

قانون 1950

احد اعضائها خلفاً له. بالتأكيد ما صح حينذاك لا يصح الآن. لا الزمان نفسه، ولا الرجال خصوصاً انفسهم، ولا السياسة نفسها. بيد ان ما يتوخاه جنبلاط الابن اليوم هو الدائرة التي تطمئنه الى حلفائه، ولا تقلقه من خصومه، ولا تنقص في حصته، الا انها تجعله حجر الزاوية في الدائرة الانتخابية.

في الشوف ثمانية مقاعد، لجنبلاط فيها الدرزيان والكاثوليك والسني والماروني، وعليه ان يتخلى عن السني الثاني والمارونيين الثاني والثالث. في دائرة عاليه خمسة مقاعد، له الدرزي والمارونيان، وعليه التخلي عن الدرزي الثاني (الذي جعله دائماً شاغراً) والأرثوذكسي. لجنبلاط في الشوف حليف واحد هو تيار المستقبل له مقعده السني، وخصمان هما التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية يريدان الآن ان يصبحا شريكين في الائتلاف، لا اعضاء في لائحة الزعيم الدرزي على غرار إدراج جورج عدوان (2005) وعدوان ودوري شمعون (2009). هذه المرة يجد نفسه امام خصمين مارونيين اثنين متحالفين، من غير المستبعد ان يواجهانه في لائحة منافسة اذا تعذّر تفاهمه معهما على ان ليس في الائتلاف ودائع وعطاءات. الامر نفسه في عاليه يجعله يواجه احراجاً مماثلًا هو ان القضاء سيشهد للمرة الاولى وجود منافسين له فيه. بفضل اصوات الدرروز غالبية المقترعين وغياب المرجعية المارونية في عاليه كبرت حصته بحصوله على ثلاثة من المقاعد الخمسة، ومنح الرابع عطية (لطلال ارسلان) والخامس وديعة لحزب الكتائب.

لا بضير جنبلاط الاحتفاظ بالحصص هذه في القضاء في ظل قانون 2008 الذي يوفّرهم له دون سواه. على ان دمج الشوف بعاليه من شأنه ترجيح كفة الصوت الدرزي كي لا يخسر ما قد يرغم على اعطائه اياه سواء بالائتلاف او في معركة اللاحتين. مع ذلك، من غير المؤكد ان ما يسعى اليه جنبلاط جديداً هو دمج هذين القضاءين وفق قانون 1950، مقدار انصاهه الابواب نهائياً في وجه اي قانون آخر سوى قانون 2008.



يطلب جنبلاط دائرة انتخابية تطمئنه الى حلفائه، ولا تقلقه من خصومه، ولا تنقص في حصته (هيثم الموسوي)

الجبل ثلاثاً لم تتكرر من بعد مرة اخرى: الشوف - عاليه، بعدا - المتن، كسروان (جيبيل ضمنها). في دائرة الشوف - عاليه صنع جنبلاط الاب وحليفه حينذاك شمعون وغسان تويني واميل مرشد البستاني انتصاراً مدوياً هو فوز «الجبهة الاشتراكية الوطنية» بخمسة من نوابها التسعة، نواة معارضة قادت السنة التالية الى ارغام رئيس الجمهورية على التنحي وانتخاب

الضرائب على الشركات الأجنبية

هناك توجه لاحتساب ضريبة الربح على كلّ رقعة بحرية بتروليّة بصورة مستقلة

أجنبيّة عاملة في دولة أخرى، لمصلحة خزينة الدولة الأم وخزينة دولة النشاط الاقتصادي، والذي يدفع إلى رفع الضريبة في دولة النشاط الاقتصادي للاستفادة من فرق الضريبة، على أن يراعى ذلك بحسب توصيات الهيئة، أولاً تحقيق حصّة عادلة للدولة من بتترول الربح الخاضع للمزايدة (بنسبة لا تقل عن 30%)، وخصوصاً أن رفع الضريبة سيؤثر على هذه النسبة. وثانياً توفير شروط الجذب الكفيلة بإنجاح دورة التراخيص الأولى في لبنان.

2- توجه لاحتساب ضريبة الربح على كلّ رقعة بحرية بتروليّة بصورة مستقلة عن الأخرى، وخصوصاً في حال فوز شركة واحدة بحق استثمار أكثر من رقعة، وهو ما يعني احتساب ضريبة الربح على نشاطها في كلّ رقعة باستقلالية عن نتائج الأعمال في الرقعة الأخرى، بما يحقق حصّة ضريبية أكبر للدولة.

3- تعديل قانون الشركات بما يسمح للشركات الأجنبية بتأسيس شركة محلية مملوكة من قبلهم، وبتسهيل المتابعة وتطبيق القانون اللبناني عليها، ومكافحة التهريب الضريبي. إضافة إلى تثبيت قيمة رسم الطابع المالي بالقانون، بدل أن يكون مرتبطاً بقيمة العقد وصادراً عن وزير المال.

لا تزال نقاشات إقرار قانون الصنوق السيادي في مرحلها الأولية (أ ف ب)



الاقتصاديّة اللبنانية الخاصة، ضمن هامش يتراوح بين 22,5% و32,5%، من المفترض إقراره في مجلس الوزراء. ويرتكز هذا الطرح على مبدأ ازدواج الضريبة المفروض على أعمال أي شركة